وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 12 نوفمبر 2023

أخبار الطاقة

المنتجات البتروكيميائية ستستمر بدفع الطلب العالمي على النفط حتى 2050

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تعد المنتجات البتروكيميائية، وخاصة البلاستيك، مساهمًا رئيسا في الطلب العالمي على النفط، ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج بشكل حاد بحلول عام 2050. وقالت فيليسيتي برادستوك، محللة موقع اويل برايس، تعمل الحملات الشعبية والمؤسسات الخيرية الدولية بنشاط على وقف توسعات المشاريع البتروكيميائية وزيادة الوعي بالسياسات.

وتنفذ الحكومات حظرًا على المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد وتشجع إعادة التدوير، ولكن هناك حاجة إلى إجراءات أوسع لمعالجة إجمالي إنتاج واستهلاك البتروكيميائيات، وكانت البتروكيميائيات هي الدافع وراء الطلب على النفط في السنوات الأخيرة، ولكن كل هذا يمكن أن يتغير إذا تم فرض قيود جديدة للحد من إنتاج البلاستيك والمنتجات الأخرى.

وقد شهد الطلب العالمي على البتروكيميائيات ارتفاعاً تدريجياً على مدى العقدين الماضيين، مع تزايد إنفاق عدد متزايد من المستهلكين على المنتجات المشتقة من البتروكيميائيات، وهناك مخاوف من أن تستمر الصناعة في دفع الطلب، مما يبقي العالم معتمداً على الوقود الأحفوري، بعد فترة طويلة من تحولنا عن النفط والغاز لتلبية احتياجاتنا من الطاقة ما لم يحدث تغيير في السياسات الآن.

ومنذ عدة سنوات، ظلت منظمات الطاقة الرائدة تقول إن البتروكيميائيات من المرجح أن تقود الطلب على النفط لعقود قادمة بسبب الاعتماد العالمي الكبير على المنتجات التي تأتي من هذه المواد الكيميائية، في حين أن البلدين في جميع أنحاء العالم تبتعد عن الوقود الأحفوري عندما يتعلق الأمر بتلبية احتياجاتها من الطاقة، حيث تقوم العديد من الحكومات بتسريع إطلاق مشاريع الطاقة المتجددة، فإن الشيء الذي يصعب الابتعاد عنه هو البلاستيك والمنتجات البتروكيماوية الأخرى.

وتدخل البتروكيميائيات في تصنيع عدد لا يحصى من العناصر اليومية مثل الملابس والإطارات والأجهزة الرقمية والتغليف والأسمدة والمنظفات. وبحلول عام 2018، شكلت البتروكيميائيات 12% من الطلب العالمي على النفط. وتنظر وكالة الطاقة الدولية إلى البتروكيميائيات باعتبارها نقطة عمياء في الطلب على الطاقة، وغالباً ما يتم تجاهلها من قبل صناع السياسات، ولطالما شعرت وكالة الطاقة الدولية بالقلق من أن الطلب الهائل على البتروكيميائيات الذي شهدناه في الشمال العالمي سوف يتكرر في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم أثناء خضوعها للتصنيع.

ويظل الطلب العالمي على المواد البلاستيكية مدفوعا بتزايد عدد السكان وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والثروة، مما يعني زيادة الدخل المتاح للسلع الاستهلاكية، وبحلول عام 2025، من المتوقع أن يرتفع إنتاج البلاستيك إلى أكثر من 600

مليون طن متري سنويًا، والذي سيزيد إلى حوالي ضعف هذا الرقم بحلول عام 2050، وأكثر من نصف جميع المواد البلاستيكية المنتجة في جميع أنحاء العالم حتى الآن تم تصنيعها اعتبارًا من عام 2000 فصاعدًا، مما ساهم بشكل كبير في ارتفاع إنتاج البلاستيك، والطلب على النفط.

ولقد أصبح من الواضح أن النمو المستمر لصناعة البتروكيميائيات يمكن أن يعيق التحول الأخضر إذا لم يتم وضع سياسات للحد من الإنتاج، وتأسست حملة «ما وراء البتروكيميائيات « في سبتمبر 2022 باستثمار قدره 85 مليون دولار من مؤسسة بلومبرج الخيرية، بهدف منع توسع أكثر من 120 مشروعًا مقترحًا للبتروكيميائيات في ثلاث مناطق رئيسة - لويزيانا وتكساس ووادي نهر أوهايو.

ونجحت المجموعة في وقف تطوير منشأة تخزين الغاز الطبيعي المسال في ماونتينر، في مقاطعة مونرو، أوهايو. وتم تجهيز المخزن لاستيعاب الإيثان والبيوتان والبروبان المشتق من الغاز المتكسير، كما عملت أيضًا على إيقاف مركز تخزين أبالاتشي في ولاية فرجينيا الغربية، ومصنع تكسير الإيثيلين الكيميائي العالمي في أوهايو، ومصنع فورموزا صن شاين، واقترحت أن يصبح مجمع جنوب لويزيانا للميثانول في لويزيانا حقيقة واقعة، وهذا الإجراء الشعبي يجعل صناع السياسات أكثر وعيًا ببطء نمو صناعة البتروكيميائيات والتحدي المحتمل الذي تواجهه في إزالة الكربون.

وفي السنوات الأخيرة، فرضت الحكومات في جميع أنحاء العالم أيضًا حظرًا على المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد لمنع هذه المنتجات من أن ينتهي بها الأمر في مدافن النفايات، وبحلول عام 2019، حظرت أكثر من 100 دولة جزئيًا المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، وتشجع البلدان في جميع أنحاء العالم لمنتجي البلاستيك على صنع منتجات يمكن إعادة تدويرها والمستهلكين على إعادة تدوير المواد البلاستيكية.

ومع ذلك، فإن ما يقدر بنحو 85% من العبوات البلاستيكية في جميع أنحاء العالم ينتهي بها الأمر في مدافن النفايات، مع إعادة تدوير الولايات المتحدة 5% فقط من 50 مليون طن من النفايات البلاستيكية في عام 2021، علاوة على ذلك، خضعت ممارسات إعادة التدوير أيضًا للتدقيق في السنوات الأخيرة بسبب استخدام طاقتها العالية.

ولا يزال هناك القليل من الإجراءات على مستوى الولاية أو المستوى الإقليمي للحد من إنتاج البتروكيميائيات. وتدعو مؤسسة إلين ماك آرثر إلى إبرام معاهدة للأمم المتحدة بشأن المواد البلاستيكية لإلزام الدول الأعضاء قانونًا بالمعايير المتعلقة بإنتاج البلاستيك، لكن هذا لم يكتسب الكثير من الاهتمام. علاوة على ذلك، ينصب الكثير من التركيز على المواد البلاستيكية، بينما تدخل البتروكيميائيات في مجموعة واسعة من المنتجات الأخرى المستخدمة على نطاق واسع.

وفي العديد من البلدان، يقع قطاع البتروكيماويات ضمن فئة الصناعة «التي يصعب إزالة الكربون منها». ويتم دفع المنتجين وتحفيزهم لتنظيف العمليات، ولكن لم يتم فعل الكثير لتقييد الإنتاج، وعلى سبيل المثال، تعتمد العديد من استراتيجيات الصناعة الكيميائية لمعالجة المخاوف البيئية على استبدال المواد الأولية وتحسين إعادة التدوير ولكنها لا تهدف إلى تغيير نموذج الإنتاج أو المنتجات الكيميائية التي أنشأتها الصناعة، وفي الولايات المتحدة وأماكن أخرى، من الضروري وضع خارطة طريق لتوجيه الصناعة إلى المستقبل حيث تقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتدعم الأهداف المناخية الدولية، كما شوهد في مجالات أخرى من قطاع الطاقة.

أسعار النفط تستقر مع دعم العراق لتخفيضات إنتاج أوبك+ وتغطية المضاربين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط نحو اثنين بالمئة في إغلاق تداولات الأسبوع، أمس الأول الجمعة، مع إعراب العراق عن دعمه لتخفيضات إنتاج النفط التي تنفذها أوبك+ قبل اجتماع يعقد خلال أسبوعين ومع قيام بعض المضاربين بتغطية مراكز البيع الضخمة قبل حالة من عدم اليقين في عطلة نهاية الأسبوع.

ومع ذلك، استقرت الأسعار على خسائر أسبوعية بنسبة 4 %، وهو الانخفاض الأسبوعي الثالث على التوالي، بعد خسائر أسبوعية متتالية سابقة بنسبة 6 % و3 %. وجاء ذلك بعد تراجع مؤشر الخام الأميركي بنسبة 11 % في أكتوبر، إضافة إلى ارتفاع يوم الأربعاء بنسبة 0.5 %

وقال فيل فلين المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب «كانت هذه العاصفة الفنية المثالية. ودخلنا هذا الأسبوع بمركز بيع قياسي تقريبا ونشهد الآن بعض التغطية للمراكز المكشوفة حتى نهاية الأسبوع». وأشار فلين إلى أنه بالإضافة إلى تعليقات العراق، أكدت السعودية وروسيا الأسبوع الماضي أنهما ستواصلان تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية العام.

وفي الولايات المتحدة، قالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز إن شركات الطاقة خفضت عدد منصات النفط العاملة للأسبوع الثاني على التوالي إلى أدنى مستوى منذ يناير 2022. ويشير عدد منصات الحفر إلى الإنتاج المستقبلي.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.42 دولار، بما يعادل 1.8 %، ليتحدد سعر التسوية عند 81.43 دولارا للبرميل، في حين زاد الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 1.43 دولار، أو 1.9 %، ليتحدد سعر التسوية عند 77.17 دولارا.

وتكبد برنت وخام غرب تكساس الوسيط ثالث خسائر أسبوعية على التوالي للمرة الأولى منذ مايو، على الرغم من خروج كلا الخامين من منطقة ذروة البيع من الناحية الفنية.

وقال محللون في كومرتس بنك «المخاوف بشأن الطلب حلت محل الخوف من انقطاع الإنتاج المرتبط بالصراع في الشرق الأوسط». وزادت البيانات الاقتصادية الصينية الضعيفة هذا الأسبوع من المخاوف بشأن تعثر الطلب. وطلبت شركات التكرير في الصين، أكبر مشتر للخام من السعودية، وأكبر مصدر في العالم، خفض الإمدادات لشهر ديسمبر.

وانخفضت معنويات المستهلكين في الولايات المتحدة للشهر الرابع على التوالي في نوفمبر وارتفعت توقعات الأسر بشأن التضخم مرة أخرى. وقالت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في سان فرانسيسكو، ماري دالي، إنها ليست

مستعدة للقول بعد ما إذا كان بنك الاحتياطي الفيدرالي قد انتهى من رفع أسعار الفائدة، مرددة تعليقات رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول يوم الخميس. ويمكن لأسعار الفائدة المرتفعة أن تقلل الطلب على النفط عن طريق تباطؤ النمو الاقتصادي.

وفي بريطانيا، فشل الاقتصاد الراكد في النمو في الفترة من يوليو إلى سبتمبر، لكنه تجنب الركود، وفقًا لمكتب المملكة المتحدة للإحصاءات الوطنية. وتجتمع أوبك+، منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء من بينهم روسيا، في 26 نوفمبر.

وقالت وزارة النفط العراقية إن بغداد ملتزمة باتفاق أوبك+ بشأن تحديد مستويات الإنتاج. وقالت هيليما كروفت، محللة آر بي سي كابيتال ماركتس، إن فرص تمديد السعودية خفض إنتاجها إلى الربع الأول من عام 2024 «تتزايد بالتأكيد نظرا لتجدد مخاوف السوق بشأن الطلب الصيني والتوقعات الكلية الأوسع».

وقال محللون في كابيتال إيكونوميكس إن أوبك+ قد تخفض الإمدادات بشكل أكبر إذا استمرت الأسعار في الانخفاض. وقالت شركة الأبحاث في المذكرة: «نحن ملتزمون بتوقعاتنا بأن ينتهي خام برنت هذا العام والعام المقبل عند نحو 85 دولارًا للبرميل».

وقال محللو انفيستنق دوت كوم، ليس من المعتاد كل يوم أن تقرأ ملاحظة لفيل فلين، المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب، تشير إلى انخفاض أسعار النفط. ولكن سماع أحد أعلى المضاربين على صعود النفط في السوق وهو يعترف بأن الناس يفرون من لعبة النفط الخام الطويلة، يجب أن يكون بمثابة دعوة للاستيقاظ لأولئك الذين ظلوا يقرعون الطبول للعودة إلى تسعير 100 دولار في الأسابيع الأخيرة.

وكتب فلين: «لقد ذهب مشترو النفط، إلا إذا كنت تتحدث عن خيارات شراء النفط، حيث يأخذ العرض والطلب مقعدًا خلفيًا أمام مخاوف الاقتصاد الكلي المتزايدة»، بينما اتجهت العقود الآجلة للنفط الخام إلى الأسبوع الثالث على التوالي من الخسائر على الرغم من ارتفاعها خلال الجلستين الماضيتين بعد أدنى مستوياتها في أربعة أشهر، يوم الخميس.

وأضاف فلين «في الواقع أننا نشهد مركزًا قصيرًا للنفط ذو أبعاد ملحمية حيث يبدو أن السوق يزيل خطر الارتفاع المستمر مرة أخرى.» وقال فلين إنه مع انتعاش عائدات سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات خلال الدورتين الماضيتين، قد يضطر بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى تقديم أسعار فائدة أعلى بكثير لجذب المستثمرين المهتمين بالسندات الأميركية - مما يزيد من قلق السوق من أن رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي قد لا ينتهي.

وأضاف: «تحت كل ذلك، يعد انهيار أسعار النفط إما علامة مشؤومة للغاية على حالة الاقتصاد العالمي أو علامة على أن هذا الاقتصاد مدفوع بالخوف وليس بأساسيات العرض والطلب». «لقد تحول التأرجح في مزاج سوق النفط من التسعير في أكبر تهديد لإمدادات النفط العالمية منذ الحظر النفطي العربي قبل 50 عامًا إلى مركز قصير قياسي تقريبًا في تاريخ أسواق العقود الآجلة للنفط.»

وأشار بيير أندوراند، أحد مديري صناديق التحوط الأكثر متابعة في مجال النفط، إلى أن «صافي مراكز المضاربة الطويلة في

النفط (المنتجات الخام، وعقود دلتا الخيارات الآجلة) تقترب بسرعة من أدنى مستوياتها منذ وجود هذه البيانات في عام 2011.» وباعت فئة الأموال المدارة (التي تمثل صناديق التحوط) نحو 400 برميل في الأسابيع الستة الماضية.

وقال فلين إن السؤال الأكثر أهمية هو سؤال أندوراند حول «ما الذي يدفع هذا البيع؟». وقال صندوق التحوط إنه «من الصعب تحديد سبب واضح»، مضيفا: «كانت هناك مخاوف بشأن الاقتصاد الكلي منذ فترة. ومع ذلك، فقد تمت مراجعة نمو الطلب باستمرار خلال العام، وتظهر بيانات التنقل تسارعًا في الطلب ونمو الطلب. بينما يشير البعض إلى الضعف في السوق المادية.

وبينما يعقد تحالف المنتجين أوبك+ اجتماعًا بالغ الأهمية في 26 نوفمبر، والذي يمكن أن يفرض مرة أخرى عقلية أكثر تشددًا بشأن إمدادات النفط، فإن صادراتها في الوقت الحالي ترتفع. وتظهر أحدث البيانات الصادرة عن المنظمة زيادة موسمية متوقعة قدرها 180 ألف برميل في الشحنات، بقيادة العراق وإيران.

وذكر تقرير الطاقة اليومي لشركة إينرجي اوتلوك ادفايزرز الاستشارية الأميركية، انخفضت مخزونات النفط العالمية مع انخفاض مخزونات النفط الصينية، وتستخدم المخزونات للتأثير على الأسعار. وكانت الزيادات الأخيرة في مخزونات النفط الصينية مفاجئاً وتخالف التوقعات. وأدى تباطؤ نمو الطلب ونفاد حصص التصدير إلى انخفاض تشغيل المصافي وهوامشها، مما أدى بدوره إلى انخفاض الطلب على النفط الخام، مما أدى إلى زيادة المخزونات. وإذا قامت الحكومة بتوسيع الحصص أو إذا ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى، فسنشهد انخفاض المخزونات مرة أخرى.

وزادت البيانات الاقتصادية الصينية الضعيفة هذا الأسبوع، المخاوف من تعثر الطلب. بالإضافة إلى ذلك، طلبت مصافي التكرير في الصين، أكبر مشتر للخام من المملكة العربية السعودية، وأكبر مصدر في العالم، إمدادات أقل لشهر ديسمبر.

وقالت اويل برايس إن صادرات النفط الخام الأميركية ترتفع إلى مستويات قياسية. وتشير بيانات تتبع الناقلات إلى أن أكبر عدد من السفن منذ سنوات يتجه إلى الولايات المتحدة لالتقاط شحنات النفط الخام.

ويسلط الأسطول الكبير من الناقلات العملاقة المتجهة إلى الولايات المتحدة الضوء على الدور المتزايد الذي يلعبه الخام الأميركي في سوق النفط العالمية. وتستمر صادرات النفط الخام الأميركية في إعادة تشكيل السوق العالمية حيث تضخ أميركا كميات قياسية من النفط وتشحن كميات قياسية منه في الخارج بينما تحجب مجموعة أوبك+ الإمدادات من أجل «استقرار السوق».

وفي هذه الأيام، تتجه ما يصل إلى 48 ناقلة إلى الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن تقوم بتحميل النفط الخام في الأشهر الثلاثة المقبلة، وهو أكبر عدد من السفن منذ ست سنوات على الأقل، وفقًا لبيانات تتبع الناقلات.

وقالت شركة وساطة السفن إي إيه جيبسون ومقرها لندن إن بعض هذه الناقلات في طريقها إلى ساحل الخليج الأميركي حتى مع عدم حجز أي شحنة بعد. ويتم تداول النفط الخام الروسي إيسبو الآن بسعر مخفض لخام برنت.

وفي أقل من عقد من الزمن منذ رفع حظر التصدير في أواخر عام 2015، أصبح النفط الأميركي مهمًا جدًا للسوق العالمية لدرجة أنه تمت إضافة خام غرب تكساس الوسيط ميدلاند في يونيو من هذا العام إلى سلة خام برنت من درجات النفط الخام التي تُستخدم كمعيار لتسعير عقد النفط الأكثر تداولاً في العالم.

والسبب وراء تزايد أهمية خام غرب تكساس الوسيط في تقييم خام برنت المؤرخ هو، مرة أخرى، حجم الخام الأميركي الذي يتم شحنه إلى الخارج، والذي بلغ متوسطه نحو 4 ملايين برميل يوميًا منذ بداية العام.

وسجلت صادرات النفط الخام الأميركية مستويات قياسية في النصف الأول من عام 2023، بمتوسط 3.99 مليون برميل يوميا. وهذا يزيد بنسبة 20 % تقريبًا مقارنة بالنصف الأول من عام 2022، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة.

وشقّت الحصة الأكبر من النفط الخام الأميركي الذي يتم تصديره، طريقها إلى أوروبا، بمعدل 1.75 مليون برميل يوميا - معظمها إلى هولندا والمملكة المتحدة. وكانت آسيا ثاني أكبر وجهة، حيث استقبلت 1.68 مليون برميل يوميا، مع توجه الجزء الأكبر إلى الصين وكوريا الجنوبية.

وعلى الرغم من الصادرات القياسية، ظلت الولايات المتحدة مستوردًا صافيًا للنفط الخام في النصف الأول من العام، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة، حتى مع زيادة الإنتاج المحلي، حيث استوردت 8.836 مليون برميل يوميًا في يونيو - جاء نصفها تقريبًا من كندا.

وتهدف المصافي في الولايات المتحدة إلى معالجة النفط الخام الثقيل والحامض، في حين أن معظم النفط المنتج في الولايات المتحدة هو خام خفيف حلو. ومع ارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى مستوى قياسي، فإن المزيد من النفط الخام الخفيف يشق طريقه إلى الخارج.
وقال ريتشارد برايس، محلل أسواق النفط في شركة إنرجي أسبكتس: «إن تحسين القائمة في الولايات المتحدة يدفع كميات إضافية من درجات الخام الحلو الأميركية الخفيفة إلى السوق المنقولة عبر البحار».

وقال برايس إن الصادرات الأميركية من ساحل الخليج الأميركي من المتوقع أن ترتفع إلى 4.1 ملايين برميل يوميا في ديسمبر، بزيادة 100 ألف برميل يوميا مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي. ويدفع ارتفاع الإنتاج الأميركي الصادرات الأميركية إلى مستويات قياسية في الوقت الذي تحجب فيه المملكة العربية السعودية وروسيا وأعضاء آخرون في اتفاقية أوبك + بعض إمدادات النفط في سعيهم لإعادة توازن السوق.

وعلى الرغم من فقدان منصات الحفر النشطة، تنتج شركات النفط الصخري الأميركية المزيد من النفط، وقد تجاوزت بعض التوقعات المتشككة في وقت سابق من هذا العام. وتقوم شركات التنقيب والإنتاج الأميركية بحفر خطوط جانبية أطول ونشر منصات الحفر في المناطق الواعدة للحصول على المزيد من المال مقابل أموالها.

ونتيجة لارتفاع الإنتاج واقتصاديات المراجحة المواتية في كثير من الأحيان، سجلت الصادرات نمواً كبيراً حتى أن النفط أصبح في طريقه لأن يصبح أكبر سلعة تصدير للولايات المتحدة هذا العام للمرة الأولى في التاريخ. ومن حيث الحجم والقيمة،

كانت صادرات النفط الأميركية أكبر صادرات من جميع الفئات في تجارة أميركا مع العالم حتى أغسطس من هذا العام، ومن المرجح أن تظل كذلك طوال عام 2023 بأكمله، وذلك للمرة الأولى على الإطلاق، وفقًا لأحد التحليلات من ورلد ستي، وهي شركة تتعقب الصادرات الأميركية بناءً على بيانات مكتب الإحصاء الأميركي.

قيمة سوق النفط والغاز العالمي تنمو إلى 8.67 تريليونات دولار في 2027

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

أيد قاض اتحادي أميركي موافقة إدارة بايدن على تطوير مشروع ويلو النفطي الذي تبلغ طاقته 600 مليون برميل لشركة كونوكو فيليبس في ألاسكا، وهو ما يمثل ضربة لنشطاء البيئة الذين جادلوا بأنه سيعرض الحياة البرية للخطر ويؤدي إلى تفاقم تغير المناخ، ويعني الحكم الذي أصدره قاضي المقاطعة الأميركية شارون جليسون، ومقره ألاسكا، أن شركة كونوكو فيليبس يمكنها الاستمرار في تطوير المشروع الذي تبلغ قيمته 7.5 مليارات دولار في احتياطي البترول الوطني في ألاسكا والذي يعد بإنتاج نحو 180 ألف برميل من النفط يوميًا.

وبينما يتم تصنيع المعدات في منشآت ساحل الخليج الأميركي، تستعد شركة كونوكو فيليبس لاستئناف العمل في الموقع خلال موسم التشغيل الشتوي القصير في ألاسكا والذي يمكن أن يبدأ في الشهر المقبل.

ويدور النقاش حول موافقة وزارة الداخلية في مارس على مشروع ويلو المثير للجدل، بعد معركة ضغط شرسة، وحملة معارضة انتشرت بسرعة كبيرة، ومداولات محفوفة بالمخاطر داخل الإدارة، حيث كان يُنظر إلى هذه القضية على أنها اختبار لالتزامات حملة الرئيس جو بايدن لمكافحة تغير المناخ.

وجادلت المجموعات البيئية والسكان الأصليين، بما في ذلك مركز التنوع البيولوجي، ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، ومنظمة إينوبيا السيادية من أجل القطب الشمالي الحي، بأن الحكومة انتهكت قانون السياسة البيئية الوطنية والقوانين الأخرى من خلال فشلها في النظر في الآثار الكاملة للمشروع على تغير المناخ والأنواع في المنطقة.

وقالوا إن الحكومة لم تنظر بشكل كافٍ في الخيارات المتاحة لتقييد إنتاج النفط في المشروع بشكل هادف، وبالتالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عنه، حتى عندما تجاهلت انبعاثات الغازات الدفيئة التي يمكن إطلاق العنان لها من التطورات المستقبلية التي يمكن أن يسهلها مشروع ألاسكا النفطي، ويلو.

واستهدف بعض منافسي المشروع أيضًا قرار هيئة الأسماك والحياة البرية بأن مشروع ويلو لن يؤذي الدببة القطبية التي لها أوكار في محمية البترول الوطنية في ألاسكا، وبدلاً من ذلك، جادل المعارضون بأن عمليات النفط الصناعية تشكل تهديدًا متعدد الأوجه للحيوانات.

وتجاهل جليسون هذه التأكيدات يوم الخميس، قائلًا إن قرارات خدمة الأسماك والحياة البرية - بما في ذلك استنتاجها بأن العمل المتعلق بمشروع ويلو من غير المرجح أن يؤذي الدببة القطبية التي لا تختبئ - كانت «معقولة» وضمن حدود

القانون.

الجماعات البيئية

وقال جليسون إن الجماعات البيئية فشلت في إثبات أن الوكالة تجاهلت الأدلة العلمية المتاحة بشكل أفضل حول تأثيرات انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن المشروع.

واحتفل إريك إيزاكسون، رئيس شركة كونوكو فيليبس ألاسكا، بالحكم، قائلاً إنه «يؤكد ثقتنا» في أن مراجعة الحكومة امتثلت لجميع المتطلبات القانونية. وقال إيزاكسون في بيان: «خضع مشروع ويلو لما يقرب من خمس سنوات من المراجعة التنظيمية الصارمة والتحليل البيئي، بما في ذلك المشاركة العامة واسعة النطاق من المجتمعات الأقرب إلى موقع المشروع، ونريد الآن أن نجعل هذا المشروع حقيقة واقعة وأن نساعد مجتمعات ألاسكا على إدراك الفوائد الواسعة للتنمية المسؤولة للطاقة».
ووصف إريك جراف، نائب مدير مكتب ألاسكا لعدالة الأرض، الذي يمثل مركز التنوع البيولوجي والمدافعين عن الحياة البرية ومنظمات أخرى، الحكم بأنه «مخيب للآمال»، وقال إن المنافسين يعتزمون الاستئناف.
وقال جراف: «إلى جانب عدم شرعية موافقة ويلو، فإن قرار وزارة الداخلية بإعطاء الضوء الأخضر للمشروع في المقام الأول دفعنا في الاتجاه المعاكس لأهدافنا المناخية الوطنية في مواجهة أزمة المناخ المتفاقمة».

وقال سيكينيك موبين، المدير التنفيذي لمنظمة إينوبيا السيادية من أجل القطب الشمالي الحي: إن الحكم يظهر أن «صناعة النفط والغاز تمارس سلطة لا تصدق على أولئك الذين تأثرت صحتهم وغذاؤهم بشكل أكبر والذين سيتعرضون أكثر من غيرهم للضرر المناخي والكارثة التي سيشعلها هذا المشروع».

ويقول مؤيدو المشروع إن مراجعة الحكومة كانت موسعة. وشددوا أيضًا على أن النفط الخام المستخرج من الموقع داخل احتياطي البترول الوطني الذي تبلغ مساحته 23 مليون فدان في ألاسكا سيتم إنتاجه في ظل إجراءات حماية بيئية أكثر صرامة من أي مكان آخر في العالم، مما يساعد على تعزيز أمن الطاقة الأميركي وتوفير بديل للإمدادات من روسيا.
إلى ذلك تناول سلطان خالد، محلل انسايدر مونكي المالية، موضوع الولايات العشرين التي لديها أعلى أسعار للبنزين في الولايات المتحدة، وسبب رخص البنزين في أميركا، والخطوات التي اتخذتها شركات النفط الكبرى لتحقيق صافي الصفر بحلول عام 2050، والانتقال مباشرة إلى 5 ولايات ذات أعلى أسعار للبنزين في الولايات المتحدة.

وقال المحلل: كان القرن التاسع عشر فترة تغيير كبير في أميركا، إذ أنتجت صناعة الحديد والصلب مواد بناء جديدة، وربطت السكك الحديدية البلاد، ووفر اكتشاف النفط مصدرًا جديدًا للوقود. وحدثت نقلة نوعية في صناعة النفط الأميركية عام 1859، في بئر دريك في غرب بنسلفانيا، عندما اكتشف جورج بيسيل وإدوين دريك أنه من الممكن الحصول على النفط من الأرض عن طريق الحفر باستخدام مثقاب الملح. وأدى الاندفاع النفطي الشهير في ولاية بنسلفانيا والذي أعقب هذا الكشف إلى تغيير مفهوم النفط ومصادره إلى الأبد، وبالتالي خلق صناعة نفط مزدحمة أصبحت فيما بعد عنصرًا أساسيًا في التصنيع الأميركي.

وبلغت قيمة سوق النفط والغاز العالمي 6.99 تريليونات دولار في عام 2022، ومن المتوقع أن تنمو إلى 8.67 تريليونات دولار في عام 2027، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.4 ٪ خلال الفترة المتوقعة. وأكبر منطقة في حصة سوق النفط والغاز العالمية هي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتأتي أميركا الشمالية في المرتبة الثانية.

وتشمل العوامل الأساسية التي تدفع نمو الصناعة الطلب المتزايد على النفط والغاز، وتزايد المنافسة في الصناعة، ورأس المال المالي، والتدقيق العام. علاوة على ذلك، من المتوقع أيضًا أن تؤدي أنشطة التنقيب عن النفط والغاز المتزايدة والزيادة في الأسعار عالميًا إلى دفع نمو الصناعة.
وحول أسباب رخص البنزين في الولايات المتحدة، قال محلل انسايدر مونكي المالية: وكقاعدة عامة، فإن الدول الغنية لديها أسعار أعلى للبنزين، في حين أن الأسعار في الدول الفقيرة أو الدول التي تنتج وتصدر النفط أقل بكثير. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة تعد استثناءً لهذه القاعدة، حيث تتمتع بأسعار بنزين منخفضة بشكل مدهش، على الرغم من كونها من بين أغنى الدول في العالم.
والسبب الرئيس وراء ذلك هو أن الضرائب على البنزين كانت دائما منخفضة بشكل استثنائي في أميركا. وتم فرض ضريبة البنزين الفيدرالية لأول مرة في عام 1932 بنسبة سنت واحد للغالون الواحد، وهي الآن تبلغ 18.4 سنتًا للغالون الواحد، لكن هذه الضريبة ظلت دون تغيير منذ عام 1993.

علاوة على ذلك، تعد أميركا المنتج الرائد للنفط في العالم، حيث تمثل 14.7 % من إجمالي إنتاج النفط الخام العالمي في عام 2022. وأصبحت البلاد أيضًا مصدرًا صافيًا للمنتجات البترولية في عام 2020، بعد خمس سنوات من رفع الكونغرس الحظر الذي دام عقودًا على صادرات النفط. وإن التمتع برفاهية الإنتاج المحلي يعني أن النفط والبنزين يمكن الوصول إليهما بسهولة وبأسعار معقولة للتوزيع على نطاق واسع. وفي كل عام، يساعد الإنتاج المحلي من النفط والبنزين على توفير ما يقدر بنحو 203 مليارات دولار للمستهلكين الأميركيين، أو 2500 دولار لكل أسرة مكونة من أربعة أفراد. واعتبارًا من 8 نوفمبر 2023، يبلغ متوسط سعر البنزين في الولايات المتحدة 3.405 دولارات للغالون، أي أقل بنسبة 32 ٪ من متوسط سعر البنزين الأعلى على الإطلاق والذي يبلغ 5.02 دولارات للغالون المسجل في يونيو 2022. نظرًا للعدد الكبير من المصافي الموجودة تكساس هي الولاية التي لديها أرخص بنزين، بسعر 2.871 دولار فقط للغالون الواحد.

ومع استمرار تصاعد الكوارث المناخية، أصبحت الحاجة الملحة للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونتيجة لذلك، وفي أعقاب خريطة الطريق التي وضعتها وكالة الطاقة الدولية، التزم عدد متزايد من شركات النفط والغاز بتحقيق صافي الصفر بحلول عام 2050. ومن بين هؤلاء اللاعبين الرئيسين أيضًا شركة إكسون موبيل - أكبر منتج للنفط في الولايات المتحدة - والتي أعلنت عن هدفها العام الماضي لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة في عمليات النفط والغاز الخاصة بها إلى صافي الصفر بحلول عام 2050، كما تستجيب لضغوط المستثمرين لتنظيف أعمالها في مواجهة تغير المناخ.

وقالت شركة النفط العملاقة إنها ستتخلص من الحرق الروتيني للغاز الطبيعي وتسرب غاز الميثان من منشآتها وستستخدم مصادر الطاقة المتجددة في عمليات الطاقة.

قطاعات الطاقة والبنوك والاتصالات ساهمت بنسبة 93.4 % من أرباح السوق

حسين بن حمد الرقيب

الرياض

انتهت فترة إعلانات الشركات عن نتائجها المالية بنهاية الأسبوع الماضي حيث أظهرت الحصيلة الإجمالية تراجع أرباح الشركات المدرجة في السوق السعودية بنسبة 19 % متراجعة من حوالي 195 مليار ريال حققتها في الربع الثالث من العام 2022 إلى حوالي 157 مليار ريال حققتها في الربع الثالث هذا العام، ولا زالت النظرة إيجابية لنتائج أعمال الشركات بعدما أظهرت تحسنا في الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني والأول من هذا العام وحتى الربع الأخير من عام 2022، على الرغم من الزيادة المطردة في تكاليف الإقراض مع مواصلة الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة، الاقتصاد السعودي رغم كل السلبيات التي تحيط بالاقتصاد العالمي لا زال يحافظ على نمو الاقتصاد غير النفطي وتتسارع وتيرة تنفيذ العديد من المشاريع التي تدعم الاقتصاد الكلي ضمن برامج ومبادرات الرؤية وزيادة الإنفاق الرأسمالي سواء من خلال ميزانية الدولة التي أظهرت زيادة بنسبة 21 % خلال التسعة أشهر المنصرمة مقارنة مع نفس الفترة أو من خلال صندوق الاستثمارات العامة وشركة أرامكو وهذا الحراك الاقتصادي ظهرت أثاره على معدلات البطالة بين السعوديين التي تراجعت إلى 8 % كما أن نسبة التضخم تراجعت الى 1.7 % وهذا بلا شك ساهم في نمو الاقتصاد غير النفطي، نتائج قطاعات السوق المالية تباينت نتائجها فالقطاعات التي ترتبط بأسعار النفط تأثرت كثيرا وخصوصا البتروكيماويات، قطاع الطاقة والذي ساهم بنسبة 78 % من أرباح السوق تراجعت أرباحه بنسبة 23 %، شركة أرامكو وهي المكون الأكثر تأثيرا في القطاع وفي السوق حققت حوالي 122 مليار ريال لكنها مع ذلك جاءت أعلى من التوقعات التي أشارت إلى تحقيق أرباح فصلية بقيمة 111.5 مليار ريال، وكذلك نمت بنسبة 8 % مقارنة بالربع السابق، أسعار النفط كان لها أثر على نتائج أرامكو حيث بلغ متوسط سعر النفط 89.3 % مقارنة مع 101.7 % في الربع الماثل مع العام الماضي إضافة إلى الخفض التطوعي الذي وصل إلى 1.5 مليون برميل يوميا، ومع ذلك تمكنت أرامكو من مواصلة الإنفاق الرأسمالي الذي تجاوز 41 مليار ريال مقارنة مع 34 مليار ريال في الربع المقابل كما أن الشركة وزعت أرباحا أساسية وأرباحا استثنائية بإجمالي 110 مليارات ريال بينما كانت التوزيعات 70 مليار ريال، التدفقات النقدية الحرة تراجعت إلى 76 مليار ريال من 168 مليار ريال في الربع الماثل، لكنها لا زالت صحية، وسبب التراجع هو توزيع الأرباح الاستثنائية وأيضا خفض المديونية حيث أظهرت القوائم المالية للشركة أن حجم المديونية في الربع الثالث بلغت 285 مليار ريال مقارنة مع 393 مليار ريال في الربع الماثل من العام السابق وتراجعت نسبة المديونية إلى 7.6 % مقارنة مع 7.9 % في شهر ديسمبر 2022، وهذا ساهم في انخفاض تكاليف التمويل، قطاع البنوك ساهم في حوالي 11.5 % من أرباح السوق بعد نموه بنسبة 9 % ولكن مع تباطؤ في النمو بعد زيادة كبيرة في المبالغ التي تدفعها البنوك للودائع الزمنية والادخارية والتي تؤثر على هوامش الربحية، البنك الأهلي دفع أكثر من 6.3 مليارات ريال في الربع الثالث مقارنة مع 2.4 مليار ريال في الربع الماثل، أما مصرف الراجحي فقد دفع 4.5 مليارات ريال مقارنة مع 1.6 مليار ريال في الربع الماثل، قطاع الاتصالات هو الأعلى نموا بين القطاعات الثلاث حيث حقق نموا بحوالي 44 % شركة أس تي سي لديها أرباح غير تشغيلية بحوالي 1 مليار ريال نتيجة بيع أرض وزين حققت نموا بنسبة 235 % الشركة حققت أرباح غير تشغيلية بمبلغ 139 مليون ريال دفعة من صفقة

بيع وإعادة تأجير 5,000 برج إلى شركة لتيس الذهبية ولكنها حققت أرباح تشغيلية بنسبة 172 % مقارنة بالربع المماثل أيضا حققت موبايلي نموا في الأرباح بنسبة 41 % جميعها أرباح تشغيلية.

بقية القطاعات مساهمتها في أرباح السوق 6.6 % فقط، قطاع البتروكيميائيات حقق خسائر بحوالي 3.1 مليارات ريال مقارنة مع أرباح 2.8 مليار ريال، سابك تأثرت أرباحها من إعادة تقييم شركة حديد حسب المعيار المحاسبي رقم 5 لصفقة استحواذ صندوق الاستثمارات العامة على كامل حصة سابك حيث بلغت الخسارة 2.93 مليار ريال، وحققت ثلاث شركات نموا في الأرباح هي شركة التصنيع والمجموعة السعودية والمتقدمة، قطاع التأمين حقق نموا بأكثر من 162 % بفضل زيادة قيمة وثائق تأمين المركبات ومتوقع مواصلة النمو في قطاع التأمين مع إلزام جميع المركبات بالتأمين، قطاع إنتاج الأغذية ارتفع بنسبة 20 % وهو القطاع الذي تعول عليه الحكومة في الأمن الغذائي ولذلك يحظى بعدة مبادرات لتعزيز قدرة القطاع على تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية، أما قطاع الأسمنت تراجعت أرباحه بحوالي 42 % على الرغم من بدء المشاريع العملاقة إلا أن تراجع الإنشاءات في القطاع السكني ربما كان لها تأثير في ذلك حيث تراجعت قيمة القروض السكنية بحوالي 41 %، المستثمرون بعد انتهاء إعلانات النتائج سوف يعيدون بناء مراكزهم في الشركات التي أظهرت نتائج جيدة ونظرة مستقبلية واعدة، أما حركة المؤشر العام سوف تخضع للتأثيرات الخارجية والأحداث الجيوسياسية، وقد يعود معامل الارتباط بين السوق والنفط إلى النطاق الإيجابي وهو ما يعني تأثر السوق بحركة أسعار النفط.

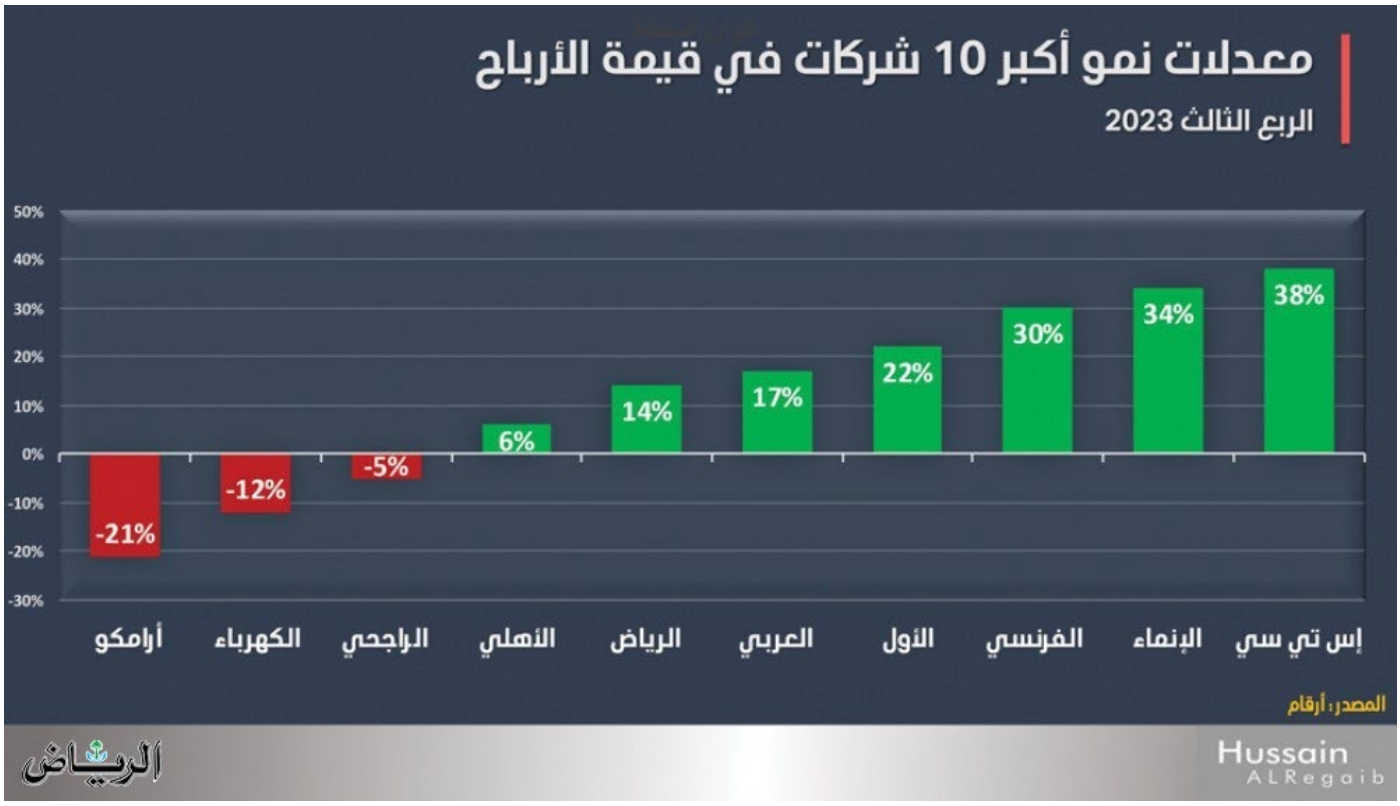

أسعار النفط تحت ضغط مخاوف الطلب وتراكم المخزونات
.. إشارات الاستهلاك هبوطية
أسامة سليمان من فيينا
الاقتصادية

ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، أن أسعار النفط تأثرت للأسبوع الثالث على التوالي بتزايد المخاوف بشأن الطلب العالمي وتراجع علاوة المخاطرة الناجمة عن الحرب في منطقة الشرق الأوسط.

وأشار التقرير إلى أن المتداولين تجاوزوا البيانات الضعيفة لثقة المستهلك الأمريكي، التي أظهرت أن توقعات التضخم على المدى الطويل وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ 12 عاما ومع ذلك فإن المخاوف بشأن تراجع الطلب وارتفاع العرض قد يؤديان إلى تراجع طويل المدى في أسعار النفط الخام.

ارتفعت أسعار النفط بنحو 2 في المائة، في ختام تداولات الأسبوع مع تأكيد العراق التزامه بمستويات الإنتاج التي حددها تحالف «أوبك +» وذلك قبل اجتماع وزاري موسع سيعقده تحالف «أوبك +» بعد أسبوعين لكن الأسعار سجلت انخفاضا أسبوعيا قدره 4 في المائة. ونقل التقرير عن بنك «أوف كندا» تأكيده أنه يبدو أن سوق العقود الآجلة في منطقة ذروة البيع وعلى الرغم من أنه قد يكون هناك بعض الاتجاه الصعودي غير المتماثل على المدى القصير لأسعار النفط الخام إلا أن المخاوف المتزايدة بشأن تباطؤ الطلب قد تكون كافية لتخفيف الحماس لارتفاع كبير خلال الأسابيع المقبلة.

وأبرز انخفاض خام غرب تكساس الوسيط بنحو 13 في المائة، في الأسابيع الثلاثة الماضية - بما في ذلك انخفاض بنسبة 4.2 في المائة، هذا الأسبوع - بسبب إشارات الاستهلاك الهبوطية من الصين والولايات المتحدة وأوروبا، وفي الوقت نفسه تظل التدفقات من الشرق الأوسط غير متأثرة بالحرب في غزة على الرغم من المخاوف المتزايدة من احتمال نشوب صراع على جبهتين.

وأوضح أن منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» توقعت في فترة سابقة انخفاضا غير مسبوق في المخزونات، مشيرا إلى أن الاهتمام تحول حاليا نحو تباطؤ قطاع التكرير في الصين وارتفاع أسعار الفائدة على نحو عنيد في الولايات المتحدة.

وعد التقرير أن الديزل – وهو الوقود الرئيس الذي يغذي الاقتصاد – أصبح أحدث عائق على نمو الطلب على النفط، حيث تراجعت العقود الآجلة الأمريكية بنحو 6.2 في المائة في الأسبوع الماضي وينعكس هذا التراجع في أوروبا، حيث أدى انخفاض النشاط الصناعي والاقتصادي في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا إلى تراجع حاد في استهلاك الوقود.

ونوه إلى التدهور السريع في معنويات الطلب في أسواق النفط الأمريكية. ويأتي هذا التحول مع ارتفاع الإنتاج الأمريكي إلى مستوى قياسي وارتفاع المخزونات في أكبر مركز تخزين في البلاد من مستويات منخفضة للغاية.

من جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي، أن أسعار النفط الخام واصلت تراجعها في ختام الأسبوع الماضي مع تزايد المخاوف بشأن الطلب وتراكم المخزونات ما أدى إلى تفاقم المعنويات الهبوطية، لكن الظروف الجيوسياسية قد تتغير الأمور بسرعة.

وأضاف التقرير أنه تحت وطأة تراكم المخزونات والبيانات الاقتصادية الصينية الأضعف من المتوقع وتباطؤ الطلب المادي الناتج عن الارتفاع الكبير في تكاليف الشحن واجهت أسعار النفط صعوبات في ختام الأسبوع الماضي، حيث سجل خام برنت انخفاضا قدره خمسة دولارات للبرميل على أساس أسبوعي ليستقر عند التسوية عند نحو 80 دولارا للبرميل.

وأفاد أنه مع تحول المعنويات نحو توقعات أكثر هبوطية لسوق النفط الخام ستتجه كل الأنظار إلى اجتماع وزراء تحالف «أوبك +» الذي يجتمع مرة أخرى بعد توقف طويل في 26 نوفمبر في فيينا.

وسلط التقرير الضوء على إعلان السعودية التزامها بتخفيضات طوعية لإنتاج النفط الخام بمقدار مليون برميل يوميا تستمر حتى نهاية العام على الأقل مما يقدم دعما صعوديا للغاية بالنسبة للنفط، مضيفا أن نقص العرض كان هو الموضوع الرئيس في السوق من يونيو إلى سبتمبر الماضيين، حيث ارتفع سعر النفط الخام بأكثر من 30 في المائة، لذا فإن التأكيد على نقص العرض في المستقبل يجب أن يكون صعوديا.

أما تقرير وكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية فنقل عن مسؤولين حكوميين أن الهند تستكشف خيارات لتنويع مشترياتها النفطية بما في ذلك إمكانية تسلم شحنات من فنزويلا حيث أدى ارتفاع الأسعار العالمية إلى انخفاض واردات البلاد من النفط الخام إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر.

وأشار إلى تأكيد هارديب سينج بوري وزير النفط الهندي أنه من الجيد دائما أن يأتي مزيد من الإمدادات إلى السوق، موضحا أن الهند ستشتري من أي مكان نستطيع فيه الحصول على نفط أرخص، مؤكدا انخفاض واردات الهند من الخام 6.9 في المائة، في سبتمبر إلى 17.42 مليون طن متري (4.3 مليون برميل يوميا).

وعد التقرير أن انخفاض واردات النفط الخام للشهر الرابع على التوالي يرجع إلى ارتفاع أسعار الخام وانخفاض الطلب المحلي بسبب عوامل مثل الرياح الموسمية، متوقعا أن ترتفع واردات الهند من النفط الخام في الربع الأخير من العام متأثرة بالطلب الاحتفالي الموسمي في ثالث أكبر اقتصاد في آسيا مشيرا إلى أن الهند تراقب أيضا عن كثب التوترات الجيوسياسية المستمرة في الشرق الأوسط.

وذكر التقرير أن الهند نوعت مصادرها لاستيراد الخام مما يصل إلى 39 دولة، كما أعربت وزارة الطاقة هناك عن أملها في أن تضيف فنزويلا مجددا إلى قائمة الموردين الثابتين للبلاد مع ضرورة توافر السعر المعقول.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط بنحو 2 في المائة، في ختام تداولات الجمعة مع تأكيد العراق التزامه بمستويات الإنتاج التي حددها تحالف «أوبك +»، وذلك قبل اجتماع سيعقده التحالف بعد أسبوعين، لكن الأسعار سجلت انخفاضا أسبوعيا قدره 4 في المائة. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.42 دولار بما يعادل 1.8 في المائة، لتسجل عند التسوية 81.43 دولار للبرميل، وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.43 دولار أو 1.9 في المائة، إلى 77.17 دولار عند التسوية.

وتكبد الخامان ثالث خسارة أسبوعية على التوالي للمرة الأولى منذ مايو.

وقال محللون لدى كومرتس بنك «المخاوف بشأن الطلب حلت محل الخوف من اضطرابات الإنتاج بسبب الصراع في الشرق الأوسط». وزادت البيانات الاقتصادية الصينية الضعيفة هذا الأسبوع من المخاوف بشأن تعثر الطلب. وعلاوة على ذلك، طلبت المصافي في الصين، أكبر مشتر للنفط الخام، إمدادات أقل لديسمبر.

ويجتمع تحالف «أوبك +»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء من بينهم روسيا، في 26 نوفمبر الجاري. وقالت وزارة النفط العراقية إن بغداد ملتزمة باتفاق «أوبك +» بشأن تحديد مستويات الإنتاج. وقالت هيليما كروفت المحللة لدى «آر.بي.سي كابيتال ماركتس» إن احتمالات تمديد السعودية خفض إنتاجها إلى الربع الأول من 2024 «تتزايد بالتأكيد نظرا لتجدد مخاوف الأسواق بشأن الطلب الصيني والتوقعات الأوسع للاقتصاد الكلي».

من جانب آخر.. ذكر تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر، أن إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار حفارين هذا الأسبوع بعد انخفاضه بمقدار سبعة الأسبوع الماضي مع انخفاض عدد منصات النفط النشطة إلى أدنى مستوى له منذ 28 يناير الماضي.

ونوه إلى انخفاض إجمالي عدد منصات الحفر إلى 616 منصة هذا الأسبوع. وحتى الآن هذا العام قدرت الشركة خسارة

163 منصة حفر نشطة، حيث يبلغ عدد منصات الحفر لهذا الأسبوع 459 منصة أقل من عدد منصات الحفر في بداية 2019 قبل الوباء.

ولفت إلى انخفاض عدد منصات النفط بمقدار منصتين إلى 494، بانخفاض 127 حتى الآن في 2023، وهو أدنى مستوى منذ يناير 2022 بينما بقى عدد منصات الغاز على حاله هذا الأسبوع عند 118، بخسارة 38 منصة للغاز النشط منذ بداية العام، كما ظلت الحفارات المتنوعة على حالها.

وأفاد التقرير ببقاء عدد منصات الحفر في حوض بيرميان على حاله هذا الأسبوع، وهو الآن أقل بـ40 منصة من الوقت نفسه من العام الماضي، بينما بقي عدد منصات الحفر في إيجل على حاله، وهو أقل بـ20 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

العراق: «بتروتشاينا» المشغل الرئيس لحقل نفط غرب القرنة 1 بدلا من «إكسون»

الاقتصادية

قال حسن محمد معاون، مدير شركة نفط البصرة لشؤون الحقول النفطية وجولات التراخيص إن العراق وقع اتفاق تسوية مع شركة الطاقة الأمريكية العملاقة إكسون موبيل لوضع اللمسات النهائية على خروجها من حقل غرب القرنة 1 النفطي والسماح لبتروتشاينا بأن تكون المشغل الرئيس للحقل.

وأضاف محمد «نحن في وزارة النفط وشركة نفط البصرة درسنا اتفاقية التسوية ونرى بأن الخيار الأفضل هو أن تصبح بتروتشاينا المشغل الرئيس لحقل غرب القرنة 1».

ووفقا لـ«رويترز»، ستمتلك بتروتشاينا الحصة الأكبر في الحقل بعد خروج إكسون.

وأكد أن العراق وقع أيضا «اتفاقية بيع» تنظم الأمور المالية لاستكمال عملية الاستحواذ على حصة إكسون موبيل في حقل غرب القرنة 1 النفطي من قبل شركة نفط البصرة التي تديرها الدولة.

وأضاف أن اتفاق البيع يتضمن التزاما بحل مسألة قيمة الضريبة التي يتعين على إكسون أن تدفعها مقابل بيع حصتها في الحقل خلال محادثات إضافية.

وقال المسؤول في نفط البصرة «مسألة الضريبة لم تحل بعد واستنادا إلى اتفاقية البيع لدينا خياران، إما التوصل إلى اتفاق تسوية حول الضريبة أو نلجأ إلى التحكيم».

ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من إكسون وبتروتشاينا، لكن اثنين من مديري النفط في حقل غرب القرنة 1 أكدا تفاصيل اتفاق التسوية والبيع الموقع مع إكسون.

وفي العام الماضي، اشترت شركة برتامينا الإندونيسية المملوكة للدولة 10 المائة من حصة إكسون موبيل في حقل غرب القرنة 1 النفطي العراقي، ما رفع حصتها إلى 20 في المائة، في حين اشترت شركة نفط البصرة 22.7 في المائة من الحقل.

وقال خالد حمزة مدير شركة نفط البصرة لـ«رويترز» في مقابلة في 2021 إن إكسون تسعى لبيع الحصة مقابل 350 مليون دولار.

ويعد حقل غرب القرنة 1 في جنوب العراق أحد أكبر حقول النفط في العالم، حيث تقدر احتياطياته القابلة للاستخراج بأكثر من 20 مليار برميل. وقال المسؤولون بالحقل إنه ينتج حاليا نحو 560 ألف برميل يوميا.

وقال مسؤولون في شركة نفط البصرة إنه بعد خروج إكسون من غرب القرنة 1 لن يكون للشركة أي وجود في قطاع الطاقة العراقي.

تشغيل أكبر منشأة لتخزين طاقة البطاريات في القارة الإفريقية

الاقتصادية

بدأت شركة إسكوم هولدنجز، للكهرباء المملوكة للدولة في جنوب إفريقيا، تشغيل أكبر منشأة لتخزين طاقة البطاريات في القارة الإفريقية، في إطار جهودها لإنهاء أزمة نقص الكهرباء.

ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن إسكوم قولها في بيان أمس، إن مشروع هيكس لنظام تخزين طاقة البطاريات في بلدة وورسيستر بمقاطعة ويسترن كيب يستخدم بطاريات مرافق واسعة النطاق مخصصة لتخزين ما يكفي من الطاقة لتزويد بلدة، يبلغ عدد سكانها 100 ألف شخص، بالكهرباء لمدة نحو خمس ساعات.

كانت شركة الكهرباء الحكومية قد عجزت عن تلبية الطلب على الكهرباء، ما أدى إلى انقطاع التيار بما يعرقل الاقتصاد، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى محطات الطاقة التي تعمل بالفحم ولا يمكن الاعتماد عليها وتتسم بسوء أعمال الصيانة.

كانت شركة هيوسونج هيفي إندستريز كورب الكورية الجنوبية وبينج جاو جروب الصينية قد فازتا بعقد العام الماضي لبناء مثل هذه المشاريع ضمن برنامج يموله البنك الدولي.

وتتفاقم أزمة الكهرباء في جنوب إفريقيا بسبب تراكم الديون المستحقة على شركة «إسكوم» -منظم قطاع الكهرباء الحكومي في جنوب إفريقيا- ما يتسبب في عدم القدرة على تدبير الأموال الكافية لأعمال صيانة المحطات وإحلالها وتجديدها، في المقابل هناك ديون كثيرة مستحقة لإسكوم لدى جهات حكومية أخرى تسعى إلى تحصيلها.

وتقر حكومة جنوب إفريقيا بأن مزود خدمات قطاع الكهرباء في البلد الإفريقي ينتظر تحصيل مستحقاته المالية لدى عديد من البلديات المحلية التي تتخطى ثلاثة مليارات دولار.

وتسعى «إسكوم» إلى تحصيل هذه المبالغ لاستعمالها في سداد ديونها الكبيرة التي تحول دون تطوير المحطات التابعة لها، ما يعد أحد أسباب تكرار انقطاع الكهرباء في جنوب إفريقيا من بين عوامل أخرى، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

4 % تراجع أسعار النفط.. والمنصات الأمريكية لأدنى مستوى في عامين

عكاظ

ارتفعت أسعار النفط بنحو 2% في تعاملات جلسة الجمعة، مع تأكيد العراق التزامه بمستويات الإنتاج التي حددها تحالف «أوبك بلس»، وذلك قبل اجتماع سيعقده التحالف بعد أسبوعين.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.42 دولار بما يعادل 1.8% لتسجل عند التسوية 81.43 دولار للبرميل، وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.43 دولار أو 1.9% إلى 77.17 دولار عند التسوية.

وسجلت الأسعار انخفاضاً أسبوعياً قدره 4%، ليتكبد الخامان ثالث خسارة أسبوعية على التوالي للمرة الأولى منذ شهر مايو.

وقال محللون لدى كومرتس بنك، «المخاوف بشأن الطلب حلت محل الخوف من اضطرابات الإنتاج بسبب الصراع في الشرق الأوسط».

وزادت البيانات الاقتصادية الصينية الضعيفة هذا الأسبوع من المخاوف بشأن تعثر الطلب. وعلاوة على ذلك، طلبت المصافي في الصين، أكبر مشترٍ للنفط الخام، إمدادات أقل من السعودية، لشهر ديسمبر.

ويجتمع تحالف أوبك بلس، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، في 26 نوفمبر.

وأكدت وزارة النفط العراقية، أن بغداد ملتزمة باتفاق «أوبك بلس» بشأن تحديد مستويات الإنتاج. وقالت هيليما كروفت، المحللة لدى «آر بي سي» كابيتال ماركتس: «إن احتمالات تمديد السعودية خفض إنتاجها إلى الربع الأول من عام 2024 تتزايد بالتأكيد نظراً لتجدد مخاوف الأسواق بشأن الطلب الصيني والتوقعات الأوسع للاقتصاد الكلي».

وفي سياق آخر، تراجع عدد منصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة خلال الأسبوع المنتهي في الـ10 من نوفمبر، بينما استقر عدد منصات الغاز الأمريكية. وأظهرت بيانات شركة «بيكرهيوز»، أن عدد منصات التنقيب عن النفط تراجع بمقدار منصتين عند 494 منصة خلال الأسبوع الحالي، وهو أدنى مستوى منذ الأسبوع المنتهي في 21 يناير 2022.

بينما استقر عدد منصات التنقيب عن الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة دون تغيير عند 118 منصة.

اليابان وكوريا تتعاونان للاستثمار في الهيدروجين بالشرق الأوسط

اقتصاد الشرق

تسعى اليابان وكوريا الجنوبية للاستثمار المشترك في مشاريع إمدادات الأمونيا والهيدروجين وتطويرها، حسبما ذكرت صحيفة «نيكاي» (Nikkei)، حيث تتطلع الدول إلى الجيل التالي من الوقود لضمان تحولها إلى مصادر الطاقة النظيفة.

أشار التقرير إلى أن المؤسسات المالية المدعومة من الحكومة ستساعد شركات البلدين في جمع التمويل اللازم لدعم المشاريع الخارجية في مناطق من بينها الشرق الأوسط، دون الإشارة إلى مصدر المعلومات. كما ورد في التقرير أن البلدين سيتعاونان للاستفادة من قدرتهما على التفاوض على أسعار الوقود.

تسعى الدولتان إلى استخدام الأمونيا والهيدروجين كأداة للحد من انبعاثات الكربون من الصناعات التي يصعب تخفيفها بما في ذلك صناعة الصلب والإسمنت. وتخطط الشركات اليابانية المنتجة للطاقة الكهربائية للمشاركة في حرق الأمونيا والهيدروجين مع الفحم والغاز الطبيعي في محطات توليد الطاقة الكهربائية للحصول على إمدادات الكهرباء، على الرغم من أن النقاد يزعمون أن هذه التكنولوجيا ستظل مكلفة ولن تحد من الانبعاثات بشكل كاف.

أشار التقرير إلى أن رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا ورئيس كوريا الجنوبية يون سوك يول سيعلنان عن الخطة -المعروفة بـ«سلسلة القيمة العالمية لأمونيا الهيدروجين»- في 17 نوفمبر خلال زيارتهما للولايات المتحدة لحضور منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

إنتاج النفط الصخري الأميركي.. أنس الحجي يفسر ارتفاعه لمستويات تاريخية

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن إنتاج النفط الصخري الأميركي ارتفع إلى أعلى مستوياته تاريخيًا، إذ بلغ 13 مليون برميل يوميًا.

وأوضح الحجي -في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، على منصة «إكس» (تويتر سابقًا)، قدّمها تحت عنوان «مستجدات أسواق الطاقة بين أميركا وإسرائيل»-، أن هذا الارتفاع أسهم في حفاظ الولايات المتحدة على المركز الأول عالميًا في إنتاج النفط.

وأضاف: «هناك خلاف بين الخبراء حول إذا ما كانت زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي ستستمر أم لا، ولكن هناك جزئية مهمة يجب إدراكها، وهي: هل ستحاول إدارة الرئيس جو بايدن السيطرة على أسواق الغاز المسال العالمية؟».

السيطرة على العالم من خلال الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إنه من الواضح الآن عبر أدلة عديدة، يمكن وصل بعضها ببعض لتكوين صورة، أن هناك هدفًا إستراتيجيًا أميركيًا من الدولة العميقة لاستعمال الطاقة لتعزيز سيطرة الولايات المتحدة على العالم.

وأوضح أن من بين هذه الأدلة الحديث عن السيارات الكهربائية، والخلاف مع الصين والأمور المتعلقة بذلك، ولكن من الواضح الآن أنه رغم سياسات التغير المناخي المعادية للنفط، فإن الدولة العميقة أدركت تمامًا أهمية ثورة إنتاج النفط الصخري الأميركي، وأهمية السيطرة وزيادة الإمدادات.

ومن ثم -وفق الدكتور أنس الحجي- فإن أميركا تحاول الآن تعزيز العلاقات مع إيران وفنزويلا، وتحجيم العلاقات بين الصين وروسيا، في محاولة للسيطرة على أسواق الطاقة ككل، وليس فقط الغاز المسال.

وتابع: «كنا في السابق نتحدث عن الغاز المسال، ولكن الآن أصبح واضحًا تمامًا لماذا، لأنه أصبح هناك تركيز بصورة مفاجئة على صادرات الفحم وتأمين أسواق له، رغم أن الأميركيين يُعادون الفحم عداء شديدًا، ولكن ما دام أنه يُحرق في مكان آخر فلا توجد مشكلة لديهم».

ولفت إلى أن أميركا تحاول الآن -كما تفعل إسرائيل في غزة أو الضفة- السيطرة الكاملة على كل إمدادات الطاقة، مثلما

تحاول إيران السيطرة على إمدادات الطاقة في العراق وسوريا ولبنان، فهو ما تحاول أميركا فعله ذاته مع أغلب دول العالم.

وأضاف: «إحدى الإشكاليات الآن في إنتاج النفط الصخري الأميركي، أنه بافتراض أن الزيادة توقفت تمامًا، هناك من يرى أن هذا سيؤدي إلى زيادة أسعار النفط، وهذا الكلام غير صحيح، لأنه بالنظر إلى البيانات والتفصيلات، نجد أن مشكلة الصخري أن نسبة الغاز والسوائل الغازية فيه كبيرة».

وأشار إلى أن هذا الأمر دائمًا يسبب مشكلة، إذ إن الزيادات أغلبها من السوائل الغازية التي لا تعد نفطًا، ولكن لأسباب محاسبية أميركية -خاصة لدى إدارة معلومات الطاقة- تم حسابها على أنها نفط خام، ولكن وجود السوائل والغاز في آبار النفط يسبب خسائر للشركات.

ماذا فعلت شركات النفط الأميركية؟

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الشركات الأميركية تعاملت مع أزمة زيادة الغاز والسوائل الغازية ضمن إنتاج النفط الصخري الأميركي، من خلال التركيز على الطبقات التي تحتوي على النفط المرغوب.

ومن ثم -وفق الحجي- فقد قلَّت نسبة السوائل الغازية والغاز، وبالتالي فإنه حتى إذا لم يشهد إنتاج النفط الصخري الأميركي زيادة على الإطلاق، فإنه ضمن هذه الـ13 مليون برميل يوميًا التي بلغها حجم الإنتاج، سيزيد خلال الأشهر المقبلة.

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أن ما سيترتب على ذلك أنه ستكون هناك زيادة في الإمدادات، دون أن ينتبه المتخصصون إلى ذلك، لأن الرقم الكلي ثابت وهو 13 مليون برميل يوميًا.

ولفت إلى أن هذا الأمر يُعد إشكالية سيتحتم على أوبك التعامل معها، لأنه حتى أوبك ووكالة الطاقة الدولية لا تعلم أي منهما شيئًا عن هذه التفاصيل، وأنه يمكن أن يزيد إنتاج النفط الأميركي، رغم أن الرقم الكلي ثابت أو يتناقص.

السيطرة على أسواق الغاز المسال

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن حكومة بايدن تحاول بصورة كبيرة السيطرة على أسواق الغاز المسال في العالم، والغريب في الأمر أن كل ما يحدث في غزة الآن يخدم صناعة الغاز المسال الأميركية.

وأضاف: «كما ذكرنا سابقًا في الحلقة الخاصة عن غزة، فإن وقف تصدير الغاز المسال المصري إلى أوروبا يخدم الغاز الأميركي، فالآن ليس هناك أي أمل لعبور أنبوب غاز عبر شرق المتوسط إلى أوروبا، هذا الموضوع انتهى تمامًا، وهو أمر يصب في صالح الأميركيين».

كما أن عسكرة المنطقة أمام قناة السويس تعرقل الغاز القطري، ومحاولة الأميركيين أن يرسلوا أو يوقعوا عقودًا طويلة الأجل مع الصين، التي يعدونها عدوًا ويحاربونها، والآن يتوددون لها بعقود طويلة الأجل للغاز، وهو ما جرى توقيعه بالفعل خلال وقت سابق.

وتابع: «من الواضح تمامًا أن هناك تحركًا أميركيًا كبيرًا على كل المستويات للسيطرة العالمية على الطاقة، والتأثير من خلالها، على غرار ما تفعله إسرائيل أو إيران في هذا المجال، فالموضوع يجب مراقبته بشدة، لأنه ستكون له آثار كبيرة في المستقبل».

ولفت إلى أنه من ضمن المعروف أن إدارة بايدن حققت ما تريده فيما يخص السيطرة على أسواق الغاز في أوروبا، والمثير في الأمر أن شركات الغاز الأميركية تسيطر على وضع الطاقة في أوروبا، في حين شركات الطاقة الأوروبية تحاول السيطرة على الطاقة المتجددة في أميركا.

وكالة الطاقة الدولية: أغلب إمكانات المصادر المتجددة في أوغندا ما زالت غير مستغلة

رجب عز الدين

الطاقة

تراهن وكالة الطاقة الدولية على مصادر الطاقة المتجددة في أوغندا، لتلبية احتياجاتها من الكهرباء خلال العقود المقبلة، مع وفرة الموارد الطبيعية وظروف الطقس الملائمة على مستوى القارة الأفريقية عامة.

وأظهرت مراجعة حديثة أجرتها وكالة الطاقة الدولية لمشهد الطاقة والمناخ في أوغندا، أن أغلب إمكانات البلاد من موارد الطاقة المتجددة ما زالت غير مستغلة حتى الآن.

وكشف تقرير المراجعة -حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخة منه- عن وجود موارد كبيرة من الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية غير مستغلة إلى جانب موارد المعادن الحيوية.

وتركز سياسة الطاقة الوطنية 2023 على توسيع شبكات نقل الكهرباء وتوزيعها، وزيادة كفاءة الطاقة، وتشجيع استعمال مصادر الطاقة المتجددة في أوغندا، إلى جانب تعزيز الإطار السياسي والقانوني والمؤسسي.

وتشهد السياسات القطاعية الفرعية للطاقة تطورًا ملحوظًا في أوغندا خلال العقدين الماضيين، بداية من السياسة الوطنية للنفط والغاز والمقررة عام 2008، وتجري مراجعتها حاليًا لتعزيزها، وحتى سياسة الطاقة المتجددة في عام 2007، وصولًا إلى سياسة توصيل الكهرباء للمناطق المحرومة منذ عام 2018.

كما نجحت أوغندا خلال الأعوام الأخيرة في تحسين التغطية والجودة وبيانات الطاقة، ما جعلها من أبرز دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في جودة إحصاءات الطاقة، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

مشهد الطاقة في أوغندا

تتمتع أوغندا بموارد طبيعية وفيرة، تشمل التربة الخصبة والرواسب النفطية واحتياطيات المعادن الحيوية مثل خام الحديد والفوسفات والنحاس والكوبالت والألومنيوم والذهب.

وأدى النمو السكاني السريع في أوغندا إلى تقويض الجهود المبذلة، لسد فجوة الوصول إلى الطاقة الحديثة في البلاد، إذ ما يزال عدد كبير من السكان محرومين من الكهرباء.

وبلغ الاستهلاك النهائي للطاقة في أوغندا قرابة 16.8 مليون طن نفط مكافئ، ما يعادل 703 بيتاجول في عام 2021،

بحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية.

وشكّلت الكتلة الحيوية التقليدية -معظمها من الخشب والفحم المستعمل في الطهي المنزلي- قرابة 87% من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي في البلاد.

واستحوذت المنتجات النفطية ومعظمها من البنزين والديزل لأغراض النقل على 11% من الاستهلاك النهائي للطاقة، في حين جاء 2% من الاستهلاك فقط في شكل كهرباء، ومعظمهما من الطاقة الكهرومائية.

وأظهر تحليل مختلف لبيانات الطاقة في أوغندا استحواذ الأسر على 61% من الاستهلاك النهائي للطاقة في البلاد، في حين تستهلك الصناعة 22%، والنقل 7%، أما الخدمات التجارية والعامة فلا تستهلك مجتمعة أكثر من 9%.

ملامح مشهد الكهرباء

تمثل الكهرباء 2% فقط من إجمالي استهلاك الطاقة في أوغندا، يولد 80% منها من الطاقة الكهرومائية، في حين تتوزع المصادر الأخرى على الطاقة الشمسية (4.5%) ومحطات الطاقة الحرارية التي تستعمل بقايا قصب السكر.

ويمثّل الاعتماد الكبير على الطاقة الكهرومائية خطرًا على أمن الطاقة في المستقبل، بسبب تأثيرات التغيرات المناخية المحتملة وموجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة التي قد تؤثر في موارد المياه بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفق وكالة الطاقة الدولية.

وزادت أوغندا قدرات توليد الكهرباء من 320 ميغاواط في عام 2002، إلى أكثر من 1.34 غيغاواط في بداية عام 2023، وتتمتع الآن بفائض كبير مقارنة بذروة الطلب البالغة 800 ميغاواط.

ومن المتوقع أن تضيف محطة كاروما للطاقة الكهرومائية -المتوقع تشغيلها بالكامل خلال 2023- قرابة 600 ميغاواط أخرى إلى قدرات الكهرباء في البلاد، بحسب بيانات تفصيلية رصدتها وحدة أبحاث الطاقة من تقرير وكالة الطاقة الدولية.

إمكانات الطاقة المتجددة في أوغندا

وضعت الحكومة خطة طموحة لتعزيز التنمية الاقتصادية وإنهاء فقر الطاقة بحلول عام 2040، عبر تطوير موارد الطاقة المتجددة في أوغندا وإمكانات المعادن الهائلة.

وتستهدف خطة الحكومة زيادة قدرة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في أوغندا من خارج المصادر المائية، لا سيما الطاقة الشمسية الملائمة لظروف الطقس والمناخ في أفريقيا عامة ومنطقة جنوب الصحراء خاصة.

وبدأت أوغندا تشجيع اتفاقيات شراء الكهرباء من مطوري الطاقة المتجددة في البلاد، مع وضع تعرفات للتغذية منذ عام 2007، ما أسهم في إدخال 20 ميغاواط إلى قدرة الكهرباء.

ورغم ذلك فقد تعرّضت أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية ومكوناتها للانتكاس بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، بسبب التركيبات المعيبة، واستيراد أنظمة ضعيفة الكفاءة، وسوء خدمات ما بعد البيع التي تشمل خدمات الصيانة والإصلاح.

وتراهن وكالة الطاقة الدولية على إزالة هذه العقبات وتعزيز أنظمة الطاقة الشمسية الفردية والتجارية لتحقيق أهداف الحكومة الأوغندية المتعلقة بالكهرباء من ناحية، وأهداف التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية من ناحية أخرى.

كما تعوّل الوكالة على إمكانات الطاقة الحرارية الأرضية الهائلة في مساعدة البلاد على خفض اعتمادها على الطاقة الكهرومائية ذات المخاطر الموسمية المتصاعدة، إذ ينظر إلى الطاقة الحرارية الأرضية بوصفها أكثر استقرارًا في التوليد.

وتواجه الطاقة الحرارية الأرضية -رغم ذلك- مخاطر جيولوجية تحتاج إلى تحمل من قبل مستثمري القطاع الخاص في ظل غياب البيانات التفصيلية المتاحة، بحسب توصيات وكالة الطاقة الدولية.

إلى جانب ذلك، يمكن لأوغندا التوسع في مشروعات تحويل النفايات إلى كهرباء لتنويع إمدادات الطاقة في البلاد، إذ تتمتع البلاد بكثافة عالية في المحتوي العضوي بالنفايات، مع زيادة كبيرة في عدد سكان المناطق الحضرية.

واستنادًا إلى ذلك، تنصح وكالة الطاقة الدولية بتعزيز مشروعات تحويل النفايات على مستوى البلاد، إلى جانب تطوير قدرات إنتاج الوقود الحيوي بصورة واسعة.

إمكانات النفط والغاز

تنصح وكالة الطاقة الدولية الحكومة بمواصلة العمل مع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والشركاء الآخرين، لترسيخ أفضل الممارسات المتعلقة بشفافية عوائد النفط وإدارتها واستثماراتها بطريقة تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة للبلاد.

ويمثّل النفط أقل من 10% من إجمالي إمدادات الطاقة في أوغندا بحسب بيانات عام 2021، إذ تستورد البلاد أغلب المنتجات النفطية عبر كينيا وتنزانيا، وغالبًا ما تستعمل هذه المنتجات في أغراض النقل.

وحدث أول اكتشاف تجاري للنفط في أوغندا عام 2006، في حوض بحيرة ألبرت، وتُقدر الموارد النفطية في الجزء المستكشف من البحيرة بنحو 6.5 مليار برميل، منها 1.2 مليار برميل قابلة للاستخراج، بالإضافة إلى 0.4 مليار برميل إضافية من الموارد الطارئة، بحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية.

ويعكف تحالف مكون من توتال إنرجي الفرنسية وشركة النفط الوطنية الصينية، إلى جانب شركة النفط الوطنية الأوغندية، على تطوير مشروعين في إنتاج النفط من المتوقع بدء إنتاجهما التجاري في عام 2025، بطاقة إنتاجية تصل إلى 200 ألف برميل يوميًا.

في المقابل، لا يوجد إنتاج أو استهلاك للغاز الطبيعي في أوغندا حاليًا، على الرغم من موارد الغاز الطبيعي المقدرة بـ7.1 مليار

متر مكعب من الغاز المصاحب، و9.5 مليار متر مكعب من الغاز غير المصاحب.

وتعوّل أوغندا على إنتاج غاز النفط المسال للسوق المحلية من الغاز المصاحب المتوقع إنتاجه من المشروعات النفطية، كما تعمل الحكومة على تطوير خط أنابيب غاز طبيعي لاستيراد الغاز من تنزانيا، بهدف تزويد صناعة الحديد والصلب وتوفير احتياطيات الاستعمالات المنزلية والتجارية.

شكراً